التوسع العمراني لمدينة الجلفة

الأستاذ: قندوز عبد العزيز محمود
جامعة الجلفة – الجزائر

1. تمهيد:

تعتبر مجموعة الأعمال المتجانسة و المكملة لبعضها البعض ، و المتعلقة بالإطار العمراني للمدينة ضمن حيز معين ، حيث تضم في دراسته جميع مكوناته ومن ثمة تعيين النقائص أو العجز . و الأسباب التي أدت إليه وبهذا نستطيع وضع مخطط لتهيئة هذا المجال بواسطة طرق التدخل فيه ، إما بتوسيع أو التفكير في مجال عمراني آخر.

2. التوسع العمرانى:

هو استهلاك الوظائف المدنية المختلفة للمجال، و هو نوعان، الأول توسع عمراني منظم يعود إلى السلطات العمومية، لأنه يخضع لمقاييس عمرانية محددة، أما الثاني فهو توسع عمراني فوضوي أو عشوائي يعود بالدرجة الأولى إلى الهجرة الداخلة إلى المدينة.

3. أشكال التوسع العمرانى:

يرتبط نمو المدينة بعوامل إما :"بشرية كالنمو السكاني ، النزوح الريفي و التطور الصناعي أو طبيعية كالموقع و الموضع اللذين يفرضان شكلا أو خطة توسع مميزة تأخذها المدن أثناء نموها ، و تعرف خطة المدينة بأنها ذلك الشكل الحضاري العام الذي تبدو عليه من خلال النمط الهندسي لشوارعها الذي يقسم هيكلها إلى قطع مساحية منفصلة تشكلت استجابة للظروف العديدة التي أحاطت بها"[1]

1.3 النمو الحلقي:

من خلال هذا الشكل تنتظم المدينة حول نقطة مركزية منها تنطلق المواصلات باتجاهات مختلفة، تخترقها حلقات متتابعة لتضع في مركز المدينة شبكة مواصلات شعاعيه يتم من خلالها الوصول بسهولة إلى كل أطراف المدينة.

[1] - مقرر "التقنيات المدنية "السنة الرابعة تهيئة عمرانية ' الأستاذة لويزة عميرش.

2.3 النمو المتعدد النوى:

و هو إنشاء مدينة جديدة على مقربة من مدينة أخرى قديمة أو إنشاء مراكز ثانوية، تلبية لحاجيات السكان و بعد النمو المتواصل للمدينة القديمة والمراكز الجديدة، مما يجعلهما يكادان أن يكونا متصلين و يتميز هذا النمو بأن ظهور المدينة يكون وفق خطة.

3.3 النمو الشطرنجي:

و يطلق عليه أيضا شكل الزوايا القائمة، فهي شبه طاولة الشطرنج، فتقام بها المنازل المكونة للجزرات على شكل كتل منظمة الشكل الهندسي (مستطيل)، يميزها سهولة تحديد الملكيات و بالتالي سهولة تقسيمها إلى وحدات إدارية.

4.3 النمو الخطي أو الشريطي:

يعتمد هذا التحضر: النمو على محاور الطرق فيستمر الامتداد حولها ، ليربط بين المدن الكبرى و المراكز الحضارية المحيطية كما يمكن لمثل هذا النوع من المحاور إن يمتد خطيا حول عناصر طبيعية كالمجاري المائية .

4. الحضرية و التحضر:

من المتفق عليه علميا أن هناك فرقا بين ما يسمى بالحضرية و التحضر فبينما تعني Urbanisme أسلوبا أو نمط الحياة نجد أن التحضر Urbanisation يعني التركز السكاني و الاختلاف بينهما كبير لأن الأسلوب أو النمط أمر يتعلق بالسلوك اليومي في حين أن التركز هو نتيجة قرار شخصي بالانتقال أو التحرك من منطقة إلى أخرى و إذا تكلمنا عن مجتمعات فان الحضرية تعني سلوكا عاما متفق عليه يتناسب و درجة التطور الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع نفسه في حين نقصد بالتحضر نسبة التركز السكاني داخل المجتمع و عموما فان دراسة الحضرية تعتبر من أعقد الأمور الآن، السلوك مسألة نسبية و ما يمكن أن يتعارف عليه كسلوك حضري في بلد ما قد لا ينطبق على بلد أخر أو حتى على البلد نفسه في فترة زمنية تالية بيد أن هناك ارتباط ملحوظ بين الحضرية و التحضر فكلما ازدادت درجة التركز أو التحضر في منطقة ما كان ذلك دليلا على ارتفاع المستوى الحضري لتلك المنطقة و على صعوبة مقياس الحضرية في مجتمع ما فقد جرت العادة على استخدام بعض المؤشرات ذات التأثير في السلوك الفردي اليومي مثل ارتفاع نسبة المشتغلين لغير الزراعة و عدم التجانس المهني بينهم و مدى توافر الخدمات الثقافية و التعليمية و الترفيهية على أن هذه المقاييس لا يمكن الوثوق بها تماما و الدليل على ذلك هو ما تتعرض له المدن الكبيرة – العواصم بخاصة– من زيادة هائلة في التركز السكاني بوساطة أفراد قدموا من أعماق الريف ليعيشوا في هذه المدن لكسب لقمة العيش دون أدنى محاولة للتركيز على حياة المدينة و بمعنى آخر

فان هناك نسبة كبيرة من سكان المدن يشتغلون بالصناعة و يتمتعون بالخدمات المتاحة التي لا تتوفر في الريف و بالرغم من ذلك يضل سلوكهم مطابقة لسلوك أهل الريف لهذا سوف تقتصر دراستنا هذه على التحضر كعملية تراكمية.

تعد ظاهرة التحضر urbanisation اليوم سمة متكررة في جميع دول العالم و إن كانت أشد أثر و أبرز وضوحا في المجتمعات النامية و التحضر كلمة تطلق الآن في ظاهرة معناها على الانتقال من الريف إلى المدن و يستعمل بعض المتخصصين بتخطيط المدن مصطلح التمدين نسبة إلى الإقامة في المدينة أما التحضر لأغراض إحصائية و تحليلية فيعرف بأنه : مجموعة السكان المقيمين في تجمعات بشرية تقع في تصنيف المدن .

و يرى العالم مورفي Murfhy[2] أن فكرة المقابلة بين المدينة و الريف أصبحت فكرة قديمة و مرفوضة و يشير الدريدج El dridge[3] إلى عنصرين يتضمنهما مفهوم التحضر الأول : تعدد محاور التمركز والثاني زيادة حجم الكثافة البشرية و لقد اعتمدت الأمم المتحدة تصنيفا يتضمن ثلاثة أنماط رئيسية هي : التنظيمات المدنية (نوع الحكومة المحلية) و الإدارية (المراكز الإدارية) و حجم التجمعات البشرية (عدد) و تختلف هذه الأنماط من دولة الأخرى

و في الواقع يشمل الحضر كلا من المدينة و الريف على السواء الاستقرار سكانهما بل إن سكان الريف أكثر ارتباطا بالأرض فهي محور حياتهم و إن مفهوم التحضر Urbanisationبمعناه العربي الأصيل يرتبط بسكنى الحضر و بحياة الاستقرار مهما كان حجم المركز الذي يستقر فيه.

أما التحضر بالمفهوم العلمي فهو سكنى المدن و لهذا فان الأبعاد المحلية لهذا المفهوم أكثر تعقيدا بأبعاده العالمية و إنما ورد في لسان العرب[4]. و في المنجد[5]. و في دائرة المعارف الإسلامية[6]. و في معجم أكسفورد[7]. يشير إلى اعتبارات القرى والريف من الحضر و خلافهم(دائرة المعارف البريطانية) حيث تميز بين القرية والمدينة بينهما الكثير من أوجه الاختلاف و إن كان يجمعهما الاستقرار.

و يوحي الاستخدام الشائع اليوم أن الريف يقابل الحضر حيث يستعمل تعبير الحضر Urban كمرادف للمدن و تعبيرا الحضري Urbanisation لوصف ساكن المدينة و هذا ليس صحيحا في أساسه اللغوي لان الحضارة بمعناها الواسع أسلوب متميز من الحياة يتصف بالاستقرار الدائم و رغم أن الارتباط نفسه

---

[2]- Murfhy ,R.E " The Amercian City, An Urban Geography".New York ,1966 P69

[3]- Eldridge.H "" The Process of urbanization in J.J". 1959 .P388

[4]- ابن منصور.لسان العرب.دار اللسان العربي .بيروت .د.ت.ص 65 الكاثوليكية.

[5]- اللغة و العلوم و الآداب ط19.المطبعة الكاثوليكية .بيروت د.ت. ص 12

[6]- الهيئة العامة للكتاب .دائرة المعارف الإسلامية . القاهرة .بيروت .د.ت. ص439.

[7]- New world dictionary of the american language.New york . 1960 .p 1652

في اللغة العربية و في الدول النامية عامة أمر له مبرراته يعتمد شكل أساسي على مدى الفرق بينهما في المستوى الاجتماعي و الاقتصادي و التقني.

و لقد أكد علماء الاجتماع ثلاثة اتجاهات نظرية تفسر عملية التحضر في الدول النامية:

الاتجاه الأول : العامل الديموغرافي : و يرتبط بالتزايد السكاني السريع الذي شهد مدن هذه الدول من بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة ثلاثة أسباب رئيسية هي .

1- النمو السكاني الحضري الناتج عن التصنيف المستحدث للمدن و القرى .

2- الزيادة الطبيعية للسكان Natural in crease .

3- الحركة السكانية أو الهجرة بشقيها الداخلة و الخارجية[8] منها عنصر رئيس في التوسع الحضري في دول العالم الثالث و أبرز جوانبها المؤثرة تحول من الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاد غير زراعي و هذا يفسر الاتجاه الثاني و هو الاتجاه الاقتصادي حيث يفسر اتساع عملية التحضر بالتغيير في البناء الوظيفي .

أما الاتجاه الثالث فيتناول دور المدينة في توليد و نشر التغيرات الاجتماعية في مجتمع المدينة و المجتمعات الريفية المحيطة بها (بيروت).

ومنة تصنيف علماء الاجتماع في دراسات اجتماعية للتحضر المجتمعات الحضرية و بخاصة تحليل التركيب الاجتماعي و الوظائف الاجتماعية و خصائص النظم التربوية و الاجتماعية إلى أن مثل هذه الدراسات تعترضها صعوبة منهجية موضوعية.

و إذا تناولنا المجتمع العربي من المحيط إلى الخليج فان المتتبع للنمو الحضري في دول الخليج العربي يجد أن العامل الاقتصادي هو العامل الأكثر تأثير في النمو و تطور مدن هذه المنطقة.

ونتساءل هنا إلى أي مدى يمكن بناء النماذج العملية التي يمكن تطبيقها على عملية التوسع الحضري في الدول العربية أو على مستوى الأقاليم ؟و للإجابة نتساءل أيضا

ما هي العوامل المؤثرة في التوسع الحضري في البلاد العربية ؟وعليه يجب أن نميز ومن جهة نظر جغرافية بين التحضر وقد أوضحنا ها و بين درجة التحضر و هي نسبة جملة السكان المقيمين في أماكن ومراكز استقرار حضرية إلى جملة السكان في وحدة مساحة مقدرة و بين التوسع الحضري وهي زيادة عدد سكان المدينة.

[8]- اسحاق يعقوب. قوب القطب.اتجاهات التحضر في الوطن العربي.معهد البحوث و الدراسات العربية .القاهرة.1978 .ص

أما الهيمنة الحضرية. فهو مفهوم نسبي تماما يدل على سيطرة مدينة أو مدينتين كبيرتين في دولة من الدول و إقليم من الأقاليم على بقية مدن هذه الدولة أو هذا الإقليم دون أن يكون لذلك حدود رقمية قصوى و لقد طرحت نظريات تعالج التحضر و نمو المدن منذ مطلع هذا القرن تناول بعضها التحضر من زاوية بنائية و بعضها من الجانب الوظيفي و أهمها نظرية النمو الإقليمي. و نذكر أيضا النظريات العامة التي تأخذ بالعلاقة الجدلية بين القوى المنتجة و البيئة الطبيعية المحيطة بهم.

5. التوسع الحضري:

- جاء في تقرير الأمم المتحدة حول التحضر في الوطن العربي ما يلي:

(قد تطورت المدن العربية في جيوب من الأراضي الصالحة لزراعة التي تحيطها مناطق شاسعة من السلاسل الجبلية و المناطق الصحراوية و ربما جاءت بواقع هذه المدن على خطوط سير القوافل أو على امتداد خط ضيق من الشواطئ أو على امتداد الأنهار و لقد لعبت الظروف التاريخية عبر سنوات طويلة إضافة إلى الهجرة من البادية إلى الريف و التنمية الصناعية في العقدين الأخيرين دوران هما في قلب هذه المراكز الحضرية إلى مصادر للتنمية و أهداف لها في نفس الوقت). و يؤكد تاريخ سوريا ذلك فقد شهدت مدن دمشق و حلب و حمص و حماه نمو مطرد في التجارة و الصناعة و تشكل العصب الحيوي للحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و في المملكة الأردنية الهاشمية تحولت عمان من قرية تمر بها القوافل و الإبل إلى عاصمة و قد تضخمت بعد الهجرة إليها و مدينة الكويت كانت قرية داخل سور قديم هدمت جدرانه أمام تتوسع العمران بعد اكتشاف النفط و استثمار قواعده و مدينة التي نشطت كعاصمة غربية لبلاد و الوضع مشابه في الدول العربية الأخرى (بيروت – القاهرة –تونس-الخرطوم) و غيرها .

إن العوامل الرئيسية التي لعبت دور هام في التوسع الحضري في العالم نحددها بثلاثة اتجاهات هي:

1/ النمو السكاني نتيجة للزيادة الطبيعية.

2/التوسع الحضري نتيجة الهجرة من الريف و البادية إلى مراكز المدن المتوسطة و الكبيرة.

3/التوسع الحضري عامل من عوامل التصنيع.

تعتبر الزيادة الطبيعية من العوامل الرئيسية المؤثرة في ارتفاع نسبة سكان الحضر في الوطن العربي حيث يمتاز بارتفاع معدل الوفيات إذا قورنت الدول العربية بمثيلاتها فقط بلغ معدل النمو السكاني في عام 1950(2.6%) ارتفع إلى (4.1%) للفترة من عام 1970 - 1975 ثم انخفض إلى (3%) للفترة من 1985-1990 و إلى (2.8%) عام 1995 و إلى (2.7%) للفترة من 1991-2000 و يقدر أن النسبة سوف تنخفض إلى (1.7%) للفترة من 2020-2025 و تشير التقديرات إلى أن نسبة سكان الوطن العربي ستبلغ

(5.8%) عام 2025 من جملة سكان العالم في حين ستكون نسبة السكان للولايات المتحدة (3.8%) و روسيا الاتحادية (3%) من جملة سكان العالم.

وإذا أردنا معرفة العلاقات بين التوسع الحضري و النمو السكاني نجد أن هناك علاقة بين التحضر و الوضع الديموغرافي وإن اتجاهات الحضر الناجمة عن الزيادات الطبيعية تكون نسبة المواليد مرتفعة و نسبة الوفيات منخفضة .

و نأخذ باعتبار خاص معدل الخصوبة و اختلافه بين الريف و الحضر بتأثير العوامل الثقافية و الدينية و الاقتصادية و السياسية و رغم ذلك فان هذا التفاوت ضئيل و قد ساد ذلك لعدة قرون ومن جهة أخرى فان الزيادة السكانية مثلا في دول الخليج العربي (دول الإمارات) لا تفسر بالزيادة الطبيعية فقط بل بتيار الهجرة إليها الداخلية و الخارجية .

6. الهجرة و التوسع الحضرى:

يرجع سبب الهجرة بشكل رئيسي إلى عوامل سياسية ترتبط بالوضعين الاقتصادي و الاجتماعي في المجتمعات الريفية و الحضرية و خلال ربع قرن ماضي كان الهجرة مستمرة و متزايدة الحجم من الريف و البادية إلى المدن و قد دلت الدراسات على أن العواصم العربية اجتذبت أكبر قسط من الهجرة الريفية نسبة إلى المدن الأخرى المتوسطة و صغيرة الحجم و أصبح فيها مهاجر و احد على الأقل لكل اثنين (القاهرة) أو خمسة (الإمارات و معظم دول الخليج) من المولودين في العاصمة أو ضواحيها و كثير ما كان المحللون يعتبرون هذه الهجرة السابقة لأوانها حيث يعتبرون مصر مثلا بلدا محضر أكثر من اللازم بالمقارنة مع مستوى النمو الصناعي الذي تم تحقيقه فيها بمعنى أن نسبة السكان الذين يعيشون في الأماكن الحضرية فيها أعلى مما يمكن استيعابه بصورة منتجة في قطاعات الاقتصاد غير زراعية.

و لقد شهدت المجتمعات الحضرية تغيرا ملموسا في البناء الوظيفي الذي تأثر بعملية التحضر والتصنيع و أخذت المفاهيم القبلية للوظائف و المهن تختفي و لعل الهجرة من الريف إلى المدينة ليست مسيرة عمياء فهي تقليل من عدم التكافؤ الاقتصادي و الاجتماعي بين الريف و المدينة و رغم دورها الايجابي في تحقيق تكامل قومي على الصعيدين المحلي و القومي و لكن إلى أي مدى يمكن أحداث التوازن بين التنمية الريفية و تنمية المجتمعات الحضرية ، حتى لا يكون تطور أحدها على حساب الأخر؟

و لقد ازداد اهتمام منظمة المدن العربية بموضوع الهجرة و الدراسات التي قدمها فبهذا الشأن لها أهميتها، و نورد أمثلة من الوطن العربي تشير إلى أهمية التغلب على المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية التي نشأت و تنشأ عن الهجرة الواسعة إلى المدن العربية:

ما ينف عن 50% من سكان مدينة عمان يرجع من الريف و المدن الصغيرة ، و في المملكة العربية السعودية نجد أن نمو المدن السريع و توسعها (الرياض،مكة ،جدة، المدينة ، الطائف ، الهفوف والدمامة)

يرجع الهجرة الخارجية و الداخلية، و في الجمهورية الليبية زادت فرص العمل في المدينة بعد ثورة 1969 و زاد عائد الفائضات النفطية، الأمر الذي أدى إلى هجرة عشرات الآلاف من الفلاحين و العمال الزراعيين بسب داخل المنخفض في الزراعة و سوى الطرق و المواصلات لتسويق المحاصيل الزراعية .

و لقد لعبت الأحداث السياسية في الهجرة، من مثال إسهام الهجرة الداخلية نحو بيروت و تأثير الهجرة المغادرة من لبنان خلال الحرب (1975-1976)، و نضيف إلى ذلك توسع الرقعة المساحية لبعض المدن مثل مدينة بغداد التي نمت بسرعة فائقة بين عامي (1957-1965)، نتيجة لتوسع حدودها الإدارية، و ضم أماكن جديدة لها مثل 42% من سكان مدينة بغداد ، و كذلك مدينة القاهرة.

و لقد توافرت الخدمات و تمركزت النشاطات الاقتصادية في المدن و العواصم بخاصة، و أصبحت عامل هام في نشاط الهجرة.

7. <u>النشاط الصناعي:</u>

أثر هذا النشاط بصورة فعالة في معدلات نمو المناطق الحضرية و توسعها في مواقع معينة في الدولة، و في نمط و خصائص و اتجاهات هذا النمو، و في المستوى النسبي للتنمية الاقتصادية الناجمة عن عملية التحضر أيضا و في تفسير العلاقة بين التحضر في الوطن العربي.

و لا يخفى الارتباط القائم بين عملية التصنيع و الحركة الديموغرافية الخاصة بشريحة معينة من السكان ، و هي القوة العاملة سواء كانت في الريف و بالتالي نزوحها لأي المناطق الحضرية ، أو في المدن ذاتها الانتقال إلى مركز الصناعة ، و بخاصة أن الاهتمام بالزراعة لم يعد بها كما كان منذ ربع و نصف قرن كما أن الاتجاه نحو المدن يحقق احتياجات لا يزال يفتقر إليها الريف.

و مما أثر في العلاقة بين الحضر و التصنيف توزيع العاملين على المهن المختلفة و مدى إسهام الذكور و الإناث حسب أوضاعهم الاجتماعية و ارتباطاتهم الأسرية و قد أجريت دراسة على طالبات جامعيات في دول الخليج تبين منها أن الفتاة الخليجية تفضل العمل في التعليم و الخدمات الاجتماعية و لعل ظروفها الاجتماعية تفرض عليها ذلك .

و بالإضافة إلى التنظيم الهيكلي للوظائف و النمط الوظيفي نتيجة التصنيع و ما تحدثه هذه العملية عن آثار في التحضير و نمو المدن و توسعها فان هناك اتجاه في الدول العربية نحو تطبيق سياسة عدم تمركز الصناعات كما هو الحال في سوريا و مصر و الجزائر و الكويت.

نضيف إلى ما ذكرناه خبرة القوة العاملة مواقع المواد الخام مصادر الطاقة و المواصلات هذا و إن من مميزات المدن في الدولة العربية أنها مراكز خدمات أكثر منها مراكز إنتاجية من الناحية الاقتصادية مما

يعمل على توفير فرص التوظيف للقادمين و بخاصة بعد الأخذ بمشاريع التنمية و مازالت الحاجة ماسة لإجراء دراسات و بحوث للتقويم العلاقة بين التنمية الاقتصادية و التحضر و أنماط المشكلات التي تنجم عن التنمية و إيجاد نماذج للاستراتيجيات تساعد على معالجة هذه المشكلات.

و نود أن نشير إلى أنه من خلال البيانات الصادرة عن دول الوطن العربي و التي أوردتها هيئة الأمم المتحدة في نشاراتها للسنوات الأخيرة حول توزيع السكان بين الحضر و الريف تراجع نسبة الهجرة اليوم من الريف إلى المدينة لبعض الدول العربية التي أخذت بتنمية الريف كاهتمام أولي من أوجه التنمية المختلفة ففي المملكة المغربية بدأ إسهام الهجرة يقل عن ثلثي مجموع السكان في الربع الأول من القرن العشرين إلى 40% في منتصف القرن العشرين و إلى 39% بين عامي 1971-1982 و إلى 40% في عام 1996 و لا يعني هذا عدم النزوح من القرى و لكن نسبة النازحين لم تعد توازي ما كانت عليه في الماضي حيث تبرز اليوم حركة النزوح من المدن الأخرى الصغيرة المتوسطة إلى المدن الكبرى .

و قد تبين من خلال البيانات إن إحياء الصفيح كانت تضم 10% من الأسر المغربية في المدن و ترتفع هذه النسبة إلى 64% إذا أضفنا أماكن السكن العشوائية و المتدهور و ذلك في عام 1982 أما دول الخليج العربي فتبدو نسبة إسهام الهجرة من الريف إلى الحضر محدودة جدا في نمو المدن وذلك نتيجة الهجرة الخارجية الدولية و التي أسهمت في نمو الكويت بنسبة 82% بين عامي 1961-1965 و نمو مدينة الرياض بنسبة 71% في عام 1970 و نمو عمان بنسبة 63% بين عامي 1967-1971 و نمو مدينة جدة بنسبة 66%.

8. <u>الحراك السكاني:</u>

هناك بعدان لهما أثرهما في الحراك السكاني :

البعد المكاني حيث يجتمع السكان و يقيمون حول المدن الرئيسية و مراكز جغرافية.أما البعد الزماني فان معظم المدن المعاصرة تمر بمرحلة النمو و التوسع السريع في عدد من الاتجاهات مما يجعل مهمة تتبع النمو و التوسع بقصد التواصل إلى النمط أو الأنماط المميزة في غاية من الصعوبة و تعقيد نتيجة عدم توفر سياسة متكاملة لتخطيط المدن و استخدام الأراضي ضمن المنطقة التنظيمية و حتى لو وجدت عملية التنظيم إلى أن التقيد بها و السير بموجبها من الأمور العسيرة فالمصانع مثلا تتغلغل ضمن المناطق السكنية في بيروت و القاهرة و الكويت .

والأمر الجدير بالذكر أن المدن التي تقع على امتداد الشواطئ مثل بيروت و طرابلس و الإسكندرية و أخذت بالتطور و الاتساع في العقود الأخيرة كما شهدت المدن التي تنمو في المناطق الجبلية و السهلية توسع كبير بعدة أشكال يصعب تصنيفها تحت خط حضري واحد كمدينة عمان التي توسعت مع الجبال المحيطة

بالقرية الأصلية و مدينة حلب أخذ التوسع يتجه صوب المناطق الغربية للمدينة القديمة و خلال عشر سنوات في التسعينيات زادت مساحة حلب أكثر من ضعفين (33كلم إلى 76كلم) و قد حدد التوسع حين ذلك بمساحة 225كلم لضبط التوسع المستقبل و السيطرة على نمو المدينة إلا إن ذلك لم يتحقق في الواقع نفس الذي نراه في المدن القائمة على ضفاف الأنهار مثل بغداد – القاهرة - الخرطوم حيث يأخذ النمو اتجاه خطي متأثر بالواقع الجغرافي.

9. سمات التوسع الحضري:

تتعدد السمات و تتنوع:

و لعل أول سمة من سماته : تتوسع المراكز الحضرية على حساب الريف و الأراضي المجاورة و نتيجة لهذا النمو و التوسع الغير المتوازنين نجد مثلا أن التحضر في الوطن العربي يواجه العديد من المشكلات التي تتطلب إجراء دراسات عملية من قبل المتخصصين و وضع الحلول لها مما يوضحه لنا الأتي :

-كان حوالي 90% بالمائة من سكان الوطن العربي يعيشون في الريف في بداية القرن العشرين و في منتصف القرن العشرين بلغت النسبة 75% و انخفضت إلى 51% و تشير التقديرات إلى أنه في عام 2000 بلغت نسبة سكان الريف 52% فقط ففي حين كانت المدن العربية تضم 3.0 مليون نسمة فقط وفي حين كانت المدن العربية تضـــــم 3.5 مليون نسمة فقط عام 1900 بلغ العدد (18 مليون نسمة عام 1950) و (45 مليون نسمة عام 1995) و يتوقع أن يبلغ العدد عام 2010 (70 مليون نسمة) و لقد قدرت نسبة سكان المدن العربية في عام 1996 (52 مليون نسمة) موزعون بشكل متفاوت و يتوقع أن تبلغ نسبة سكان المدن في عام 2025 (68 مليون نسمة).

أما السمة الثانية للنمو الحضري : فهي معدلات التحضر و توضح البيانات إن معدلات نمو المدن العربية قد تضاعفت بمعدل 6 أضعاف بين عامي (1950-1960) في حين إن معدلات النمو السكاني كانت أدنى من معدلات النمو الحضري ما عدا فلسطين و متساوي في مملكة البحرين و ادني منها اريترية و هذا ما اوضحناه في موضع أخر مشيرين إلى إن معدل النمو السكاني للسكان الحضري بين (1950-2025) وتيرته متصاعدة في حين إن وتيرة التزايد السكاني في تناقص .

سمة أخرى من سمات التوسع الحضري : هي التفاوت في معدلات النمو بين الريف و الحصر مما اوضحناه أيضا في موضع آخر و يتضح من خلال ما ذكرناه عن تباين نسبة التحضر بين الأعوام و لفترات بدأت في الستينيات و تشير إلى أن البيانات قد أبدت اتجاها نحو هجرة معاكسة في بعض الدول و هي سمة التوسع الحضري .

و من سمات التوسع الحضري أيضا : اختلاف مرحلة التحول الديموغرافي و العوامل التي ساعدت في التحضر حيث نميز في الوطن العربي دولا عرفت التحضر منذ ما ينف عن 100 سنة مثل مصر –سوريا- الجزائر العراق حيث توجد الآن مدن المليونية أما الفئة الثانية فقد ارتبط تحضرها بدرجة نمو الدولة وواقعها

الاجتماعي و الاقتصادي و يسمى هذا التحضر بالتحضر البطيء و تمثله كل من موريتانيا – السودان – الصومال –اريتريا أما التحضر السريع فقط ترافق مع ظهور الثروة النفطية التي أسهمت في نمو دولها مما أدى إلى تغير في التركيب الحضاري و يضم الكويت –السعودية –الإمارات –قطر هذا و يقدر أنه في عام 2025 ستتجاوز 15 دولة عربية خط 70 لدرجة التحضر

10. <u>المشكلات الناجمة عن النمو و التوسع الحضريين المعاصرين :</u>

إن هذا الموضوع مثار الاهتمام بخاصة في الفترة المعاصرة و من خلال ما توصلت إليه الدراسة من قضايا رئيسية ارتبطت بمشكلات التحضر تشير إلى ثلاثة ظاهرات رئيسية و اكبت ظاهرة التحضر المعاصر و هي:

1/ سرعة التوسع الحضري و ارتفاع معدلات التحضر.

2/ تمركز السكان الحضريين في المدن الرئيسية (الهيمنة الحضرية) و أطرافها و ما ترتب على ذلك من ظهور للسكن العشوائي حول المدن على الأراضي الخضراء.

3/ و قد نجم عن هاتين المشكلتين مشكلة هامة أخذت تلعب دورا مصيريا و هي مشكلة تلوث البيئة بعامة و مشكلة تلوث المياه بخاصة.

و لقد بحثنا الظاهرة الأولى و نبحث فيما بعد الظاهرة الثالثة في فصل مستقل و نخص بالبحث الظاهرة الثانية و هي الهيمنة الحضرية أو المدن المهيمنة و ما يترتب عليهما و هما مفهومان نسبيان تماما يدلان ببساطة على سيطرة مدينة أو مدينتين كبيرتين في دولة من الدول أو إقليم من أقاليم دون إن يكون لذلك حدود رقمية قصوى و يعتبر ذلك في النهاية بخط توزيع المدن على رقعة الأقاليم و تفاوتها في الحجم و ليس المهم نسبة المدن و إنما تحديد مختلف الفئات الحجمية فيها أو ما يعرف بهرم الأحجام لقد ذكر بعض الباحثين علاقة منتظمة بين المدينة الأولى و المدن الأخرى في الدولة الواحدة و عرف ذلك بقاعدة (الرتبة و الحجم)[9]. إلا إن ذلك يبدو نظريا للغاية و أكثر انطباقا على الدول المتقدمة منه على الدول النامية بما فيها الدول العربية حيث نرى من توزيع المدن الكبرى في أكبر مدينتي (العاصمة و المدينة التالية في الحجم) و هنا يبرز قانون مارك جيف رسون الذي و ضعه في أواخر الثلاثينات و يذهب إلى القول بأنه داخل الإطار المساحي الواحد تتفوق المدينة الواحدة على المدن الأخرى بشكل لا يتناسب مع الترتيب التدريجي ، و يرى أن المدينة المهيمنة هي عبارة عن عاصمة الدولة و يبدو إن هيمنة المدينة الأولى هي اشد و أقوى في لبنان و العراق و الأردن بينما نقول تقل الهيمنة في سوريا و السعودية ، و ليس هناك قاعدة عامة للمدن المهيمنة في الوطن العربي ، و إنما هي تعبير خاص عن الشخصية الجغرافية وتطور العمران في الأقاليم .

عودة إلى خلفية تاريخية نجد في عام 1950 مدينتين مليونيتين في العالم العربي فقط هما القاهرة و الإسكندرية ، و في عام 1970 أصبح عدد المدن المليونية 5 مدن هي (القاهرة – الإسكندرية –بغداد- الجزائر- الدار البيضاء) و بلغ العدد في العام 1990 (15) مدينة مليونية تضم 38 مليون ساكن يشكلون 30% من مجمل سكان التجمعات الحضرية البالغة 108 ملايين ، و ثلث هذا العدد تضمه مدينتنا هما القاهرة

[9] فتحي محمد أبو عيانة .السكان و العمران الحضري .بيروت 1984.ص 294.

و الإسكندرية ، و في عام 1995 ارتفع عدد سكان المدن المليونية إلى 45 مليون نسمة، و يقدر أن يبلغ عدد سكان المدن المليونية 70 مليون نسمة في عام 2010 يمثلون ما ينف عن ثلث سكان الوطن العربي للعام المذكور.

و نشير إلى ظاهرة أخرى وهي المدن الأليفة و التي يبدو أن الوطن العربي غني بها ، لقد تطور عددها من 61 مدينة عام 1970 إلى 113 مدينة في عام 1990 تتوزع بين 41 مدينة في آسيا العربية، و 72 مدينة في إفريقيا العربية منها 25 مدينة مئة ألفية في مصر، 17 مدينة في الجزائر و 13 مدينة في المملكة المغربية، 8 مدن في العراق، و 7 مدن لكل من سوريا و السعودية، و 4 مدن في اليمن. و تبدو ظاهرة الهيمنة ممثلة في عواصم الدول بصفة عامة، و نشير إلى إن حجم العواصم في إقليم شبه الجزيرة العربية صغيرة جدا، و يعود ذلك إلى أسباب في مقدمتها حداثتها، أو لأن عوامل السبق الجغرافي لما تسهم في تزايد حجمها قبل عهد النفط.

11. مفهوم التوسع الحضري:

(Extention Urbainne) كلمة فرنسة، استعملت كما هي في اللاتينية مع نفس المعاني على شكل صفة من أجل التمييز بين ما هو متعلق بالمدينة التي تتعارض به مع الريف، وبمعنى آخر هو الصفة لتهذيب السلوك، و كاسم لتسمية سكان المدن

12. عوامل التوسع الحضري:

- عامل الأمن و الاستقرار.
- وجود أراضي صالحة للتوسع.
- تمثل المدينة مركز استقطاب سكاني .
- توفر المدينة على فرص العمل.
- النمو الديموغرافي.
- الهجرة بنوعيها.

كل هذه العوامل تؤدي إلى التوسع الحضري.

13. أنماط التوسع الحضري:

تحتوي الحظيرة السكنية لمدينة الجلفة على أنماط مختلفة من المساكن تتوزع على مجالها العمراني بصفة متباينة و الجدول يوضح أنماط المساكن الموجودة في المدينة.

جدول(01) : التطور العددي لأنماط السكن (2002/1987)

السنوات	1987		1998		2002	
الأنماط	عدد	%	عدد	%	عدد	%
السكن الجماعي	1546	13.87	5149	18.22	7298	21.74
السكن الفردي	1641	14.73	18135	64.20	20255	60.34
السكن التقليدي	7212	64.73	2158	7.63	1520	4.52
بناء فوضوي	477	4.28	1931	6.83	3619	10.78
غير مصرح به	265	2.38	875	3.09	7875	2.60
المجموع	11141	100	28248	100	33567	100

المصدر: ديوان الترقية و التسيير العقاري بالجلفة

من خلال الجدول يتضح لنا التباين في التطور العددي لمختلف أنماط المساكن التي تتوزع كما يلي:

1.13 السكن الجماعي:

عرفت مدينة الجلفة عدة مشاريع سكنية في مجال السكن الجماعي ويمكن تقسيمها إلى فترتين متمايزتين الأولى متباطئة و الأخرى متسارعة تمتد الأولى بين 1977 إلى 1987 حيث بلغ عددها في نهاية هذه الفترة 1546 مسكن أي بنسبة 13.87% من إجمال السكن ، و كان الهدف من هذه المشاريع إسكان أكبر عدد ممكن من السكان بفرض إدماجهم في الحياة المدنية و كان الهدف سياسيا أكثر منه حضريا ، و يظهر ذلك من خلال أللمساكن الضيقة المفتقرة إلى الراحة ، و المرحلة الثانية تمتد من 1987 إلى 2002 و بدورها تنقسم إلى فترتين تمتد الفترة الأولى من 1987 إلى 1998 حيث عرفت هذه الفترة عدة مشاريع سكنية من أهمها المنطقة الحضرية السكنية الجديدة الشرقية ZHUN-EST حيث بلغ عدد المساكن بها 2278 مسكنا و المنطقة الثانية المتمثلة في المنطقة الغربية ZHUN-OUEST مشكلة من السكن الجماعي و الفردي حيث بلغ السكن الجماعي بها 745 مسكنا و بهذا وصلت الزيادة في هذه الفترة 3603 مسكنا و قد بلغ إجمالي هذا النوع في نهاية هذه الفترة 5149 مسكنا أي بنسبة 18.22% و فترة ثانية تمتد من 1998 إلى 2002 وقد عرفت هذه الفترة انطلاق عدة مشاريع سكنية منها ما تم انجازه ومنها ما هو في طور الانجاز ، ومن أهم المشاريع التي تم انجازها حي الحدائق الذي يضمن 840 مسكنا و قد تم توزيعه على شكل مساكن اجتماعية و كذا حي الوئام.

وما يمز هذه الأحياء هو وجود نمط من الشقق يتماشى و طبيعة المنطقة بالإضافة إلى تهيئتها بطريقة عصرية و احتوائها على التجهيزات الضرورية و قد وصلت الزيادة في هذه الفترة 2149 مسكنا و منه بلغ عدد السكن الجماعي حتى سنة 2002 في المدينة 7298 مسكنا أي بنسبة 21.14%، و تبقى نسبة السكن

الجماعي ضعيفة إذا ما قورنت بالسكن الفردي ومن بين المشاريع التي هي في طور الانجاز حي الإطارات(Lotissement des cadres) الذي يضم 591 مسكن.

2.13 السكن الفردي:

يظل السكن الفردي الطابع المميز لمدينة الجلفة و هذا ما يلاحظ في الجدول السابق حيث بلغ عدد المساكن الفردية 20255 مسكنا سنة 2002 أي بنسبة 60.34 % من إجمالي السكن بالمدينة يتراوح عدد طوابقها بين (طابق و طابق +3) ، و نجد هذا النوع من المساكن يتركز في وسط المدينة و على أطرافها خاصة في الجهة الغربية ، و يعود هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى الزيادة في عدد القطع المعروضة للبيع سوى التابعة للاحتياطات العقارية للبلدية أو التابعة للقطاع الخاص ، و يرجع للسياسة التي انتهجتها الدولة ابتداء من السنة 1975 للحد من أزمة السكن بأسلوب المناطق التجزئية، ومن جهة أخرى تفضيل سكان هذه المنطقة لهذا النوع من السكن و الجدول التالي يبين تطور عدد القطع الأرضية الموزعة في مدينة الجلفة و الموجهة لبناء المساكن الفردية.

جدول(02) تطور عدد القطع الأرضية الموزعة في مدينة الجلفة بين سنتي 1979-1995

السنوات	1979	1981	1984	1986	1990	1991	1992	1995	المجموع
العدد	306	481	883	1178	809	1031	1000	482	6251

من قراءتنا للجدول نلاحظ أن عدد القطع الأرضية الموزعة قد عرفت زيادة مستمرة إلى إن يصل إلى أكبر قيمة سنة 1986 ب 1178 قطعة ثم بدأ بالتناقص إلى أقل قيمة له سنة 1995 ب 482 قطعة و يفسر هذا على أنه ابتداء من سنة 1990 بعد صدور قانون 90-25 المتعلق بالتوجيهات العقارية و الذي يهدف إلى القضاء على الاحتكار التي تتمتع به البلديات منذ 1974 و حدد هذا القانون شروط بيع و شراء الأراضي و اشتراط المرور بالوكالات العقارية التي تؤمن كل الصفقات و التصفيات كما أن هذه الوكالات توجهت إلى تخصيص مساحات لبناء تعاونيات عقارية ذات طابع اجتماعي و ذلك لتلبية الاحتياجات السكنية المتزايدة .

3.13 السكن التقليدي:

يتميز هذا النمط من المساكن بشكله الهندسي البسيط و تمركزه خاصة في النسيج القديم و قد بلغ إجمالي هذا النمط 1520 مسكن سنة 2002 أي بنسبة 4.50 % من مجموع المساكن، ومن خلال الجدول الخاص

بالتطور العددي لأنماط السكن (2002/1987) نجد أن هذا النوع في تناقص من فترة إلى أخرى فقد كان يمثل نسبة 7.63 %في سنة 1989 ، و يفسر هذا النقص على أنه تم إعادة بناء هذه المساكن وتحويلها إلى مساكن فردية بسبب هشاشتها ومن جهة أخرى لشكلها الهندسي القديم و هو على نوعين ، النوع المنظم و يتركز في حي الضاية و على طريق عين الشيح و هذا النمط من المساكن يضم في الغالب مساحة داخلية تطل عليها نوافذ الغرف المحيطة بها أما النوع الثاني و هو السكن التقليدي الهش و هو سكن نوعا ما قديم إذا ما قورن بالنوع الأول و هو بناء متلاصق و ذو أشكال غير منتظمة و لا يحتوي على فناء و نوافذه صغيرة.

4.13 البناء الفوضوي:

هي مساكن كما يشير إليها العنوان بناءات عشوائية مؤقتة تفتقر لأدنى التجهيزات الضرورية و التي بلغ عددها 3619 مسكنا سنة 2002 أي بنسبة 10.78 % من مجموع المساكن و هي نسبة كبيرة تعكس خطورة هذا النمط على النسيج الحضري و الحياة الاجتماعية لسكانه ، وقد تضاعف عددها في فترة وجيزة حيث كان عددها 1931 مسكنا سنة 1998 ويفسر هذا و حسب المصالح الإدارية لبلدية الجلفة أن الإحصاء العام للسكن و السكان لسنة 1998 لم يدخل بعض الأحياء ذات البناء الفوضوي ضمن هذا النمط ، ومن جهة أخرى للهجرة الوافدة إلى المدينة بسبب الوضعية الأمنية التي عرفتها المنطقة في العشرية الأخيرة حيث أن أغلب سكان هذه الأحياء من مناطق التبعثر و من البلديات المجاورة للمدينة ، و حسب المعاينة المباشرة للمنطقة فقد سجل تواجد هذا النوع من المساكن على شكل سلسلة تمتد من الغرب إلى الشمال الشرقي للمدينة و تضم الأحياء التالية: حي الزريعة، BLOC40 شعوة، عيسى القايد، الفصحة، بن سعيد، طريق بحبح، عين أسرار، وللحد من خطورة هذا النمط على النسيج العمراني قامت مديرية التعمير بإشراف من بلديات والولاية بوضع برنامج إدماج بعض هذه الأحياء ضمن النسيج العمراني كحي عين أسرار و حي الزريعة بتهيئته و ربطه بالشبكات الأساسية حتى توفر سبل الراحة و الاستقرار للسكان و بسبب المظهر السيئ الذي تعطيه هذه الأحياء تم بناء سكنات جماعية تحيط بهذه الأحياء خاصة عند مدخل المدينة من الجهة الشمالية.

الشكل البياني رقم (01): توزيع أنماط السكن في مدينة الجلفة حسب إحصاء مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية (2002)

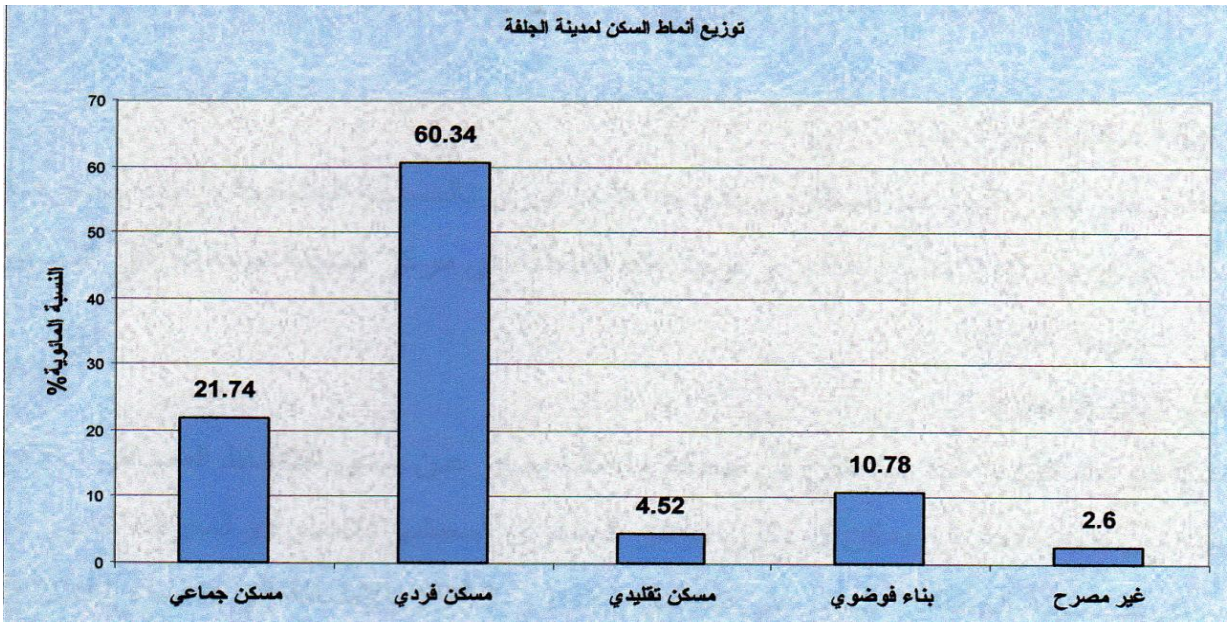

14. المشكلات الناجمة عن النمو و التوسع الحضريين:

- اضمحلال السلوك و الانحلال الخلقي.
- تسرب الآفات الاجتماعية .
- تشكل مجتمع جديد غير موافق .
- انتشار البطالة.
- تشكل التجمعات القصديرية (الأحياء)
- البناء العشوائي و عدم احترام شروط التوسع و المخطط.